مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة عدد 272/ 2018

تونس في 20 جوان 2018

سؤال كتابي إلى وزيرالعدل على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول عدم التجاوب في إجراءات رفع الحصانة

أكد مجلس نواب الشعب في بيان رسمي أنه راسلكم رسميا لتصحيح إخلالات إجرائية في طلبات رفع الحصانة، دون تجاوب من مصالحكم.

الرجاء التفضل بتبيين أسباب عدم ردكم و مدي بمدى تقدم اجراءات رفع الحصانة.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أسمى عبارات التقدير.

النائب ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

مجلس نواب الشعب
الوارد
2018 جوان 21
رمز الإدارة ... 496 ... ع

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد االالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

من وزير العدل

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 1294 بتاريخ 09 جويلية 2018.

المصاحب: بطاقات تتضمن إجابة وزارة العدل على الأسئلة كتابية.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الإجابة كتابيا على أربعة (4) أسئلة كتابية توجه بها النائبان السيدان حسونة الناصفي (1) و ياسين العياري (3) على معنى أحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم البطاقات المصاحبة والمتضمنة عناصر الإجابة على الأسئلة كتابية.

وزير العدل

غازي الجريبي

بـــطـــاقـــة

تبعا لما ورد بالسؤال الكتابي من أن مجلس نواب الشعب أكّد في بيان رسمي أنه راسل وزارة العدل رسميا لتصحيح إخلالات إجرائية في طلبات رفع الحصانة دون تجاوب من قبل المصالح المختصة بها ، نفيدكم بما يلي:

-جاء بالفصل 68 من الدستور بأنه" لا يمكن إجراء أي تتبع قضائي مدني أو جزائي ضد عضو بمجلس نواب الشعب، أو إيقافه، أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها، أو أعمال يقوم بها، في ارتباط بمهامه النيابية."

-جاء بالفصل 58 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بأنه" يتمتع عضو نواب الشعب بالحصانة طبقا لأحكام الفصل 13 من الدستور، ويمكن للنائب المعني عدم الاعتصام بالحصانة."

-لم يتمسك عدد من النواب بالحصانة بما ترتب عنه إثارة التتبعات في شأنهم وقد أسفرت الأبحاث إلى حفظ القضية في بعض الملفات، ولا تزال الأبحاث جارية في البعض الآخر.

- لا يوجد بوزارة العدل أي ملف بقي دون جواب أو إحالة إلى الجهات المختصة،علما بأن السؤال الكتابي ورد عاما دون ذكر أية حالة بعينها.